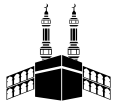

الفَصْلُ السَّادِسُ

في الأحاديثِ والآثارِ الواردةِ في شروطِ وجوب الحج

بابٌ: ذكرُ إسقاطِ فرضِ الحجِّ عن الصبي قبل البلوغِ، وعن المجنونِ حتى يُفيقَ، وعن العبدِ حتى يُعتقَ، وغيرهم

٢٠٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ - الْمَعْتُوهِ - حَتَّى يَعْقِلَ»**(١).

---

(١) **إسناده ضعيف:** أَخْرجَهُ إسحاق في «مسند عائشة» (١١٧١)، وأحمد (٦/١٠٠، ١٠١، ١٤٤)، وفي «مسائل صالح» (٨٤٣)، والدارمي (٢٣٠١)، وأبو داود (٤٣٩٨)، وابن ماجه (٢٠٤١)، والتِّرمِذِيُّ في «العلل» (٢/٥٩٢)، والنَّسائِيُّ في «المجتبى» (٦/١٥٦)، وفي «الكبرى» (٥٦٢٥)، وأبو يعلى (٤٤٠٠)، وابن الجارود (١٤٩، ٨٠٨)،والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٧٤)، وفي «شرح مشكل الآثار» (٣٩٨٧)، وفي «أحكام القرآن» (١/٤٩٧)، وابن المنذر في «الأوسط» رقم (٢٣١٨، ٧٧١٢، ٩٠٦٤)، وابن حبان (١٤٢)، وأبو الشيخ في «الطبقات» (٤/٢٤٥، ٢٤٦)، والحاكم (٢/٥٩)، وابنُ حَزم في «المُحلَّى» (٩/١٧١)، والبَيهَقِيُّ في «الشعب» (٨٦)، وفي «السنن الكبرى» (٦/٨٤، ٢٠٦)، (٨/٤١)، (١٠/٣١٧)، وابن أبي شيبة (٥/٢٩٧)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٥/٦٦)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٥/٣١) وغيرُهُم من طرق عن حَمَّادِ بن سلمة، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، مرفوعًا به.

قال التِّرمِذِيُّ: سألتُ محمدًا عن هذا الحديث، فقال: أرجو أن يكون محفوظًا، قُلتُ له: روى هذا الحديث غير حماد؟ قال: لا أعلمه.

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. =

٢٠٧- وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **«رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الطِّفْلِ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَبْرَأَ، أَوْ يَعْقِلَ»**(١).

=وقال ابن دقيقِ العيد: هو أقوى إسنادًا من حديث علي «نصب الراية» (٤/١٦٢)، «البدر المنير» (٦/١٥٠). وقال الشيخ أبو الأشبال على «الرسالة» (ص٥٨): حديث صحيح...

قُلتُ: رواته ثقات، غير حماد بن أبي سليمان، وهو صدوق، وخرَّج له مُسلِمٌ حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، كما في «السير» للذهبي. وقد تكلم أحمد في رواية حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان، فقال: حماد بن سلمة عنده عن حماد بن أبي سليمان تخليطٌ كثير.

(١) **اختلف في رفعه ووقفه:** والوقف أصح،وله حكم الرفع، وله عَنْ عَلِيٍّ طرق:

***الأول:** يرويه أبو ظبيان حصين بن جندب، الكُوفيُّ، واختلف عنه:

- فرواه الأعمش عن أبي ظبيان، واختلف على الأعمش:

* فرواه غير واحد عن الأعمش، عن أبي ظبيان عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قال: أُتي عمر[١] بمجنونة[٢] قد زنت[٣]، فاستشار فيها أناسًا فأمر بها عمر أن ترجم، فمُرَّ بها على علي بن أبي طالب[٤] فقال: ما شأن هذه؟ قالوا: مجنونة بني فلان زنت، فأمر بها عمر أن تُرجم، قال: فقال: ارجعوا بها، ثم أتاه، فقال: يا أمير المؤمنين، أما علمت[٥] أن القلم قد رفع[٦] عن ثلاثة: عن المجنون حتى يبرأ[٧]، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يعقل[٨]؟ قال: بلى، قال: فما بال هذه ترجم؟ قال: لا شيء، قال: فأرسلها، قال: فأرسلها، قال: فجعل يكبر. =

---

[١] زاد الحاكم، وغيره [بامرأة].

[٢] وفي لفظ [بمبتلاة].

[٣] ولفظ الحاكم، وغيره [فجرت]، وزاد البغوي [وهي حبلى].

[٤] زاد الحاكم، وغيره [ومعها الصبيان يتبعونها].

[٥] وفي لفظ [بلغك].

[٦] وفي لفظ [وضع].

[٧] ولفظ البغوي وغيره [يفيق] ولفظ الحاكم [يعقل] وزاد [وعن المبتلى حتى يفيق].

[٨] وفي لفظ [يحتلم].

=موقوفًا على علي، أَخْرجَهُ أبو داود (٤٣٩٩)، واللفظ له، عن جرير بن عبد الْحَمِيدِ الرَّازِيِّ، و(٤٤٠٠) عن وكيع، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١/٤٤٨-٤٤٩)، عَنْ عَلِيِّ بن الجعد الجوهري.

والهيثم بن كليب (٣/٤١٨)، والحاكم (٤/٣٨٩)، والضياء في «المختارة» (٢/٦٠٧)، عن شعبة.

والحاكم (٤/٣٨٨-٣٨٩) عن جعفر بن عون الكُوفِيِّ، والبَيهَقِيُّ (٨/٢٦٤) عن عبد الله بن نمير[١]، وعبد الرزاق (١١٤٢٧) عن معمر كلهم عن الأعمش، به.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

* ورواه أبو معاوية محمد بن خازم الكُوفِيُّ، عن الأعمش عن أبي ظبيان، عَنْ عَلِيٍّ وعمر موقوفًا، ولم يذكر فيه ابن عباس.

أَخْرجَهُ سعيد بن منصور (٢٠٧٨)، وتابعه عمار بن رُزيق الكُوفِيُّ، عن الأعمش، به.

ذكره الدَّارَقُطنيُّ في «العلل» (٣/٧٣).

* ورواه جرير بن حازم البصري، عن الأعمش، عن أبي ظبيان عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَلِيٍّ مرفوعًا.

أَخْرجَهُ أبو داود (٤٤٠١)، والنَّسائِيُّ في «الكبرى» (٧٣٤٣)، والضياء في «المختارة» (٢/٦٠٨)، وابن خزيمة (١٠٠٣، ٣٠٤٨)، والطحاوي في «المشكل» (٣٩٨٦)، وفي «شرح المعاني» (٢/٧٤)، وابن حبان (١٤٣)، والدَّارقُطنيُّ (٣/٣٨٨-٣٨٩)، والحاكم (١/٢٥٨و ٢/٥٩)، وابنُ حَزمٍ في «المُحلَّى» (٩/١٧١)، والبَيهَقِيُّ (٤/٢٦٩ و ٨/٢٦٤)، وفي «معرفة السنن» (٦/٣٢٥)، وفي «الصغرى» (٣٢٤٠) من طريق عبد الله بن وهب عن جرير بن حازم، به.

قال الدَّارَقُطنيُّ: تفرد به عبد الله بن وهب عن جرير بن حازم. «العلل» (٣/٧٢).

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

وقال التِّرمِذِيُّ: رفعه جرير بن حازم، وهو وهم، وهم فيه جرير بن حازم.

[١] وذكر الدَّارَقُطنيُّ في «العلل» (٣/٧٢) أيضًا: محمد بن فضيل.

=وقال الحافظ: سنده متصل، لكن أعله النَّسائيُّ بأن جرير بن حازم حدث بمصر بأحاديث غلط فيها. «الفتح» (١٣١/١٥).

قُلتُ: وكذا قال أحمد: حدث جرير بن حازم بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ، وحديث جرير ابن عبد الْحَمِيدِ ومن تابعه أصح.

قال الدَّارَقُطنيُّ: الموقوف أشبه بالصواب[١]. «العلل» (٧٤/٣).

* ورواه عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان عَنْ عَلِيٍّ،وعمر مرفوعًا، ولم يذكر ابن عباس.

أَخْرجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (ص١٥)، وأحمد (١٥٤/١-١٥٥و١٥٨)، وفي «فضائل الصحابة» (١٢٠٩)، وابن عبد البر[٢] في «التمهيد» (١٠٩/١)، وأبو يعلى (٥٨٧)، عن حماد بن سلمة.

وأبو داود (٤٤٠٢)، والبَيهَقِيُّ (٢٦٤/٨)، عن أبي الأحوص سلام بن سليم الكُوفيِّ.

وأبو داود (٤٤٠٢) عن جرير بن عبد الْحَمِيدِ الرَّازِيِّ.

والنَّسائِيُّ في «الكبرى» (٧٣٤٤) عن أبي عبد الصمد عبد العزيز بن عبد الصمد، البصري، كلهم عن عطاء بن السائب، به.

* ورواه سعد بن عبيدة السلمي، عن أبي ظبيان عَنْ عَلِيٍّ،وعمر موقوفًا، ولم يذكر ابن عباس.

أَخْرجَهُ ابن بشران (١١٩٩)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٤٥٧/٤)، وتابعه أبو حصين عُثْمَانَ بن عاصم الأسدي، عن أبي ظبيان، به.

أَخْرجَهُ النَّسائيُّ في «الكبرى» (٧٣٤٥) من طريق إسرائيل بن يونس عن أبي حصين، به.

وكذلك رواه أبو بكر بن عياش، وشريك عن أبي حصين، كما قال الدارقطني في «العلل» (٧٣/٣)، وابن أبي شيبة (١٩٤٧٢) (٢٩٧/٥).

وقال النَّسائيُّ: هذا أولى بالصواب، وأبو حصين أثبت من عطاء بن السائب، ما حدث جرير ابن حازم به فليس بذاك.

***الثاني:** يرويه الحسن البصري أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرَادَ أَنْ يَرْجُمَ مَجْنُونَةً، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: مَا لَكَ ذَلِكَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **«رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الطِّفْلِ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَبْرَأَ، أَوْ يَعْقِلَ»**، فَأَدْرَأَ عَنْهَا عُمَرُ رضي الله عنه. =

[١] وكذا أورده البُخاريُّ في «صحيحه» (فتح ٣١٠/١١، ١٣١/١٥) تعليقًا، وبصيغة الجزم موقوفًا على علي.

[٢] ولم يذكر قصة عمر.

=أَخْرجَهُ أحمد (١/١١٦، ١١٨ و ١٤٠)، واللفظ له، وفي «فضائل الصحابة» (١٢٣٢)، وفي «مسائل صالح» (ص ١٨٩)، والتِّرمِذِيُّ (١٤٢٣)، والنَّسائِيُّ في «الكبرى» (٧٣٤٦)، وأبو القاسم البغوي في «مسائل أحمد» (ص٨١)، والحاكم (٤/٣٨٩)، والبَيهَقِيُّ (٤/ ٣٢٥) من طريق قتادة عن الحسن، به.

قال التِّرمِذِيُّ: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ... وَلَا نَعْرِفُ لِلْحَسَنِ سَمَاعًا مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

قال: قد كان الحسن في زمان علي، وقد أدركه، ولكنا لا نعرف له سماعًا منه.

وقال في «العلل» (٢/٥٩٣) سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: الحسن قد أدرك عليًّا، وهو عنده حديث حسن.

وقال الحاكم: إسناده صحيح، وتعقبه الذَّهبيُّ فقال: فيه إرسال.

قلت: وهو كما قال، فإن الحسن البصري إنما رأى عليًّا ولم يسمع منه، كما قال أبو زرعة.

وقال الحافظ: لم يسمع من علي. «الفتح» (١١/٢٩٩).

* ورواه يونس بن عبيد عن الحسن، عَنْ عَلِيٍّ، واختلف فيه على يونس:

- فرواه هشيم عنه مرفوعًا.

أَخْرجَهُ سعيد بن منصور (٢٠٨٢)، وأحمد (١٤/١١٦)، وفي «مسائل صالح» (ص ١٨٩)، وأبو القاسم البغوي في «مسائل أحمد» (ص٨١)، والبَيهَقِيُّ (٨/٢٦٥)، والضياء (٢/٤١٥).

- ورواه يزيد بن زُريع عن يونس بن عبيد موقوفًا.

أَخْرجَهُ النَّسائيُّ في «الكبرى» (٧٣٤٧)، وقال: ما فيه شيءٌ صحيح، والموقوف أصح، هذا أولى بالصواب.

وقال الدَّارَقُطنيُّ: والموقوف أشبه بالصواب. «العلل» (٣/١٩٢)

***الثالث:** يرويه خالد الحذاء، عن أبي الضحى مُسلِم بن صبيح، عَنْ عَلِيٍّ مرفوعًا: **«رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِي حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ»**.

أَخْرجَهُ سعيد بن منصور (٢٠٨١)، وأبو داود[١] (٤٤٠٣)، واللفظ له.

[١] ومن طريقه أَخْرجَهُ ابن حزم في «الأحكام» (ص٨٩٦).

=والحربي في «الغريب» (١٢٢٥/٣)، والخطيب في «الكفاية» (٢٠٦)، وأبو القاسم البغوي في «مسائل أحمد» (ص ٨١)، وابنُ حَزمٍ في «المُحلَّى» (١٧١/٩)، والبَيهَقِيُّ (٦/ ٥٧و ٧/ ٢٥٩ و٢٦٥/٨ و١٦٣/٣) من طرق عن خالد الحذاء، به.

قال الزيلعي: وهو منقطع، قال الشيخ تقي الدين تابعًا لشيخه زكي الدين المنذري: أبو الضحى لم يدرك علي بن أبي طالب. «نصب الراية» (١٦٣/٤).

قُلتُ: قال أبو زرعة: مُسلِم بن صبيح عَنْ عَلِيٍّ مرسل. «المراسيل» (ص ٢١٨).

***الرابع:** يرويه ابن جُرَيْجٍ: أنبا القاسم بن يزيد عَنْ عَلِيٍّ مرفوعًا: **«يرفع القلم عن الصغير، وعن المجنون، وعن النائم»**. أَخْرجَهُ ابن ماجه (٢٠٤٢).

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف؛ القاسم بن يزيد هذا مجهول، وأيضًا لم يدرك علي بن أبي طالب، «مصباح الزجاجة» (١٢٥/٢)

وقال الذَّهبيُّ في «الميزان»: لم يدركه، فهو منقطع، وعنه ابن جُرَيْجٍ فقط.

وقال في «الكاشف»: عَنْ عَلِيٍّ مرسلًا.

وقال الحافظ في «التقريب»: مجهول.

***الخامس:** يرويه هشيم: أنا العوام عن إِبْرَاهِيمَ التيميِّ، قال: أُتِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ بِامْرَأَةٍ مُصَابَةٍ قَدْ فَجَرَتْ، فَهَمَّ أَنْ يَضْرِبَهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَيْسَ ذَاكَ لَكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **«رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُكْشَفَ عَنْهُ»**، فَخَلَّى عَنْهَا عُمَرُ.

أَخْرجَهُ سعيد بن منصور (٢٠٨٠)، وإسناده منقطع.

قال ابن المديني: لم يسمع إِبْرَاهِيمُ بن يزيد التيمي مِنْ عَلِيٍّ.

وخلاصة القول في حديث علي هذا أنه موقوف عليه، وقد أورده البُخاريُّ في «صحيحه» تعليقًا كذلك، إلا أن يحمل قول علي لعمر: أما علمت، وقول عمر: بلى، على الرفع.

قال الحافظ: ورجح النَّسائيُّ الموقوف، ومع ذلك فهو مرفوع حكمًا. «الفتح» (١٣١/١٥).

وانظر شرح الحديث في «عون المعبود» (٧/ ٤٧٦، ٧٤٢)، و«معالم السنن» (٣/ ٢٦٧)، «تحفة الأحوذي» (٤/ ٣٣٨، ٣٣٩)، و«عارضة الأحوذي» (٦/ ١٥٦-١٦٢)، «فتح الباري» (٩/ ٣٠٥، ٣٠٦) ط دار الريان، والله أعلم.

٢٠٨- وَعنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَدْلَجَ، فَتَقَطَّعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«إِنَّهُ رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يَصِحَّ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ»**(١).

٢٠٩- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **«رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يُفِيقَ، وَالصَّبِيِّ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يَحْتَلِمَ»**(٢).

٢١٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ،، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ»**(٣).

---

(١) **إسناده ضعيف:** أَخْرجَهُ الحاكم (٣٨٩/٤) من طريق عِكْرِمَة بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَسْدِي، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، به.

وقال: صحيح الإسناد، وتعقبه الذَّهبيُّ فقال: قُلتُ: عكرمة، ضعفوه.

وانظر «البدر المنير» (١٥١/٦)

(٢) **إسناده ضعيف:** أَخْرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» (١١١٤١)، وفي «الأوسط» (٣٤٢٧) من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مرفوعًا، به.

وقال: لا يروى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إلا من هذا الوجه.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٥١/٦): وفيه عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة، وهو ضعيف، وانظر «البدر المنير» لابن الملقن (١٦٤/٦).

قُلتُ: لم يرو عنه إلا إسماعيل بن عياش، كما قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو زرعة: مضطرب الحديث، واهي الحديث، وقال النَّسائيُّ: ليس بثقة، وقال الدَّارَقُطنيُّ: متروك «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٦٦/٢)، و«الجرح والتعديل» (٣٨٧/٥، ٣٨٨)، والله أعلم.

(٣) **إسناده ضعيف جدًّا:** أَخْرجَهُ البزار (١٥٤٠- كشف) عن حمدان بن عمر، حَدَّثَنا سعد بن عبد الحميد حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ=

٢١١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ: عَنِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَعْقِلَ»**(١).

٢١٢- وَعَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلَانِي أَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ: شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ، وَثَوْبَانُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **«رُفِعَ الْقَلَمُ فِي الْحَدِّ عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ الْهَالِكِ»**(٢).

٢١٣- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«إِذَا حَجَّ الصَّبِيُّ فَهِيَ لَهُ حَجَّةٌ حَتَّى يَعْقِلَ، وَإِذَا عَقَلَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى، وَإِذَا حَجَّ الأَعْرَابِيُّ (٣) فَهِيَ لَهُ حَجَّةٌ،**

=مرفوعًا به.

قال الهيثمي في «المجمع» (٦/٢٥١): وفيه عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بن حفص، متروك.

(١) **إسناده ضعيف جدًّا:** أَخْرجَهُ أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣١٤) من طريق الْخَضِرِ بْنِ أَبَانَ الْهَاشِمِيِّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَطَاءٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَكَمِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ مرفوعًا، به.

قُلتُ: وإسناده ضعيف جدًّا، الْخَضِرُ بْنُ أَبَانَ الْهَاشِمِيُّ، قال الدَّارَقُطنيُّ: ضعيف، و أَحْمَدُ بْنُ عَطَاءٍ هو: الهجيمي، البصري، الزاهد، قال الدَّارَقُطنيُّ: متروك.

(٢) **إسناده ضعيف:** أَخْرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٧/رقم ٧١٥٦)، وفي «مسند الشاميين» رقم (٣٨٦، ٣٥٠٩) عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلْمٍ الرَّازِيُّ، ثنا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ عَلِيٍّ الزعفرانيُّ، أنا عَبْدُ السَّلامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ بُرْدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخولاني، به.

قُلتُ: إسناده ضعيف، فيه مكحول الشامي، وهو ثقة، فقيه، إلا أنه مدلس، وقد عنعن في إسناده، وقال أبو مسهر: لا يثبت أن مكحولًا سمع من أبي إدريس. اهـ.

انظر «تهذيب التهذيب» (١٠/٢٩٢) ولذلك قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/٣٢٩) رقم (٢٦٤) وفي إسناده مقال في اتصاله.

وانظر «البدر المنير» (٦/١٦٥)، والله أعلم.

(٣) الأعرابي: هو من سكن البادية من العرب، الذين لا يقيمون في الأمصار، ولا يدخلونها إلا=

فَإِذَا هَاجَرَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى»(١).

=لحاجة، ويكون صاحبَ نَجْعَةٍ وانْتواءٍ وارْتيادٍ للكلأ، والتعرب هو: أن يعود إلى البادية، ويقيم مع الأعراب بعد أن كان مهاجرًا، ومن نزل بلاد الريف، واستوطن القرى العربية، وسكن المدن، فهو عربي، وانظر «النهاية في غريب الحديث» (١٧٨/٢)، «لسان العرب» (١١٣/٩)، و«المصباح المنير» (ص ٣٢٦).

(١) **اختلف في رفعه ووقفه، والوقف أصح:** أَخْرجَهُ ابن خزيمة (٣٠٥٠)، والطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٢٧٥٢)، والقطيعي في «الألف دينار» (١٤٥)، والإسماعيلي في «مسند الأعمش» كما في «التلخيص الحبير» (٤٨١/٢)(٩٥٣)، والحاكم (٤٨١/١)، وابنُ حَزم في «المُحلَّى» (٤٤/٧)، والبَيهَقِيُّ (٣٢٥/٤ و ١٧٩/٥)، وفي «الصغير» (١٤٧٩)، والجصاص في «أحكام القرآن» (٣٤/٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٠٩/٨)، والخلال في «المجالس العشرة» (٨٥)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٥٣٧/٩، ٥٤٦)، وفي «حديث أبي نصر العكبري، وغيره» (٤٣) من طريق محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، به.

وتابع محمد بن المنهال على يزيد بن زريع الحارثُ بنُ سريج، عند ابن عدي في «الكامل» (١٩٧/٢)، والإسماعيلي في «مسند الأعمش» كما في «التلخيص الحبير» (٤٨١/٢، ٩٥٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٠٩/٨)، وفي «تلخيص المتشابه» (٦٦٤/٢) من طريق الحارث بن سريج، عن يزيد بن زريع، به.

وأَخْرجَهُ ابن أبي شيبة (١٥٠٨٨) من طريق أبي معاوية عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قال: احْفَظُوا عَنِّي وَلَا تَقُولُوا: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ ثُمَّ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ، وَأَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ صَبِيًّا ثُمَّ أَدْرَكَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الرَّجُلِ، وَأَيُّمَا أَعْرَابِيٍّ حَجَّ أَعْرَابِيًّا ثُمَّ هَاجَرَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْمُهَاجِرِ». قال ابن الملقن في «تحفة المحتاج» (١٣٢/٢): وهذا ظاهر في رفعه بل قطعي. وكذا قال في «البدر المنير» (١٨/٦)، وانظر «بيان الوهم والإيهام» (٥٨٧/٢).

قُلتُ: قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في «النكت» (٥٣٦/٢ و ٣١٣-٣١٤): ومن أغرب ذلك سقوط الصيغة[١] مع الحكم بالرفع بالقرينة كالحديث الذي رويناه من طريق الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - قال: احفظوا عني. =

[١] يعني: ما يقال عند ذكر الصحابي يرفعه أو يبلغ به، أو ينميه، أو رواية.

رواه ابن أبي شيبة من هذا الوجه فزعم أبو الحسن بن القطان أن ظاهره الرفع وأخذه من نهي ابن عباس } لهم عن إضافة القول إليه، فكأنه قال لهم: لا تضيفوه إليَّ وأضيفوه إلى الشارع.

=ولا تقولوا: قال ابن عباس﵄: «أَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ ثُمَّ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أخرى...» الحديث.

لكن يعكره عليه أن البُخاريَّ[١] رواه من طريق أبي السفر سعيد بن يحمد قال: سمعت ابن عباس ﵄ يقول: «يا أيها الناس، اسمعوا مني أقول لكم واسمعوني ما تقولون، ولا تذهبوا فتقولوا: قال ابن عباس قال ابن عباس...»، فذكر الحديث.

وظاهر هذا أنه إنما طلب منهم أن يعرضوا عليه قوله ليصححه لهم خشية أن يزيدوا فيه أو ينقصوا والله أعلم[٢].

هذا الحديث ظاهره الصحة، فرجاله كلهم ثقات، صححه جمع من الأئمة منهم: الحاكم، إذ قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وصحح ابنُ حزم في «المُحَلَّى» (٤٤/٧) الرواية المرفوعة، قائلًا: لأن رواتها ثقات، وقال أيضًا في كتاب «الإعراب» فيما نقله ابن الملقن في «البدر المنير» (١٧/٦): هذا إسناد رجاله أئمة ثقات]، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠٦/٣): رواه الطَّبرانيُّ في «الأوسط» ورجاله رجال الصحيح، وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (١٦/٦): وهو حديث صحيح، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (١٥٦/٤)(٩٨٦).

قُلتُ: الصواب في هذا الحديث الوقف، وقد رجح ذلك عدد من الأئمة، وأعلوه – يعني: المرفوع – بتفرد محمد بن المنهال، وأن متابعة الحارث بن سريج له ليست بشيء؛ لأنه ضعيف تكلموا فيه كثيرًا[٣] وقال ابن عدي في «الكامل» (١٩٧/٢): وهذا الْحَدِيث معروف بمحمد بن المنهال الضرير عَن يزيد بن زريع، وأظن أن الحارث بن سريج هَذَا سرقه مِنْهُ، وهذا الْحَدِيث لا أعلم يرويه عَن يزيد بن زريع غيرهما، ورواه ابن أَبِي عدي، وجماعة معه عَن شعبة موقوفًا. =

[١] «صحيح البُخاريِّ» (٥٦/٥)(٣٨٤٨).

[٢] قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٩٦/٧): وَوَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَالْبَرْقَانِيِّ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ عَنِ ابن عَبَّاسٍ: وَأَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ فَقَدْ قَضَى حَجَّهُ مَا دَامَ صَغِيرًا فَإِذَا بَلَغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ ...الْحَدِيثِ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَيْضًا فِي غَيْرِ الصَّحِيحِ وَحَذَفَهَا مِنْهُ عَمْدًا لِعَدَمِ تَعَلُّقِهَا بِالتَّرْجَمَةِ وَلِكَوْنِهَا مَوْقُوفَةً.اهـ.

[٣] انظر «ميزان الاعتدال» (٤٣٣/١)(١٦٩١).

=وقال الطَّبرانيُّ في «الأوسط» عقب (٢٧٥٢): لم يرو هذا الحديث عن شعبة مرفوعًا إلا يزيد، تفرد به محمد بن المنهال.

وقال البَيهقيُّ (١٧٩/٥): تَفَرَّدَ بِرَفْعِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمِنْهَالِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ شُعْبَةَ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ شُعْبَةَ، مَوْقُوفًا، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنِ الأَعْمَشِ، مَوْقُوفًا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٠٩/٨): لم يرفعه إلا يزيد بن زريع، عن شعبة، وهو غريب.

قُلتُ: قال ابن الملقن في «البدر المنير» (١٧/٦): متعقبًا كلام من قال بتفرد محمد بن المنهال برفعه: قلت: وَلَك أَن تَقول: مُحَمَّد بن الْمنْهَال ثِقَة ضَابِط من رجال «الصَّحِيحَيْنِ» فَلَا يضر تفرده بِرَفْعِهِ، عَلَى أَنه لم ينْفَرد بِهِ؛ بل توبع.

وبعد البحث والاستقراء في الأصل لم أجد ما ادَّعاه بوجود ثقات تابعوا فيه محمد بن المنهال، سوى الحارث بن سريج، وهو ضعيف كما بينته سابقًا، والله أعلم.

وأَخْرجَهُ الحاكم (٤٨١/١) من طريق عفان[١]، وأَخْرجَهُ أيضًا في نفس الموضع من طريق أبي الوليد[٢]، ومحمد بن كثير[٣] ثلاثتهم: عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، به.

وقرن هذا الطريق بطريق محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن شعبة بالإسناد المتقدم مرفوعًا، فصار في سياق الحديث المرفوع، وكأنهم تابعوا يزيد بن زريع على رفع الحديث، إلا أن الصواب أن هذه الطرق عن شعبة موقوفة؛ إذ تعقب البَيهقيُّ شيخه الحاكم على تصحيحه الحديث، وَرَفَعِهِ لحديث عفان، وأبي الوليد، ومحمد بن كثير، قائلًا في «خلافياته» (٢٢٤/٣): وأظن أَن شَيخنَا حمل حَدِيث عَفَّان وَغَيره على حَدِيث يزِيد، فَهَذَا الحَدِيث إِنَّمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ شُعْبَةَ عَنهُ مَوْقُوفًا، سوى ابْن زُرَيْع، فَإِن مُحَمَّد بن الْمنْهَال ينْفَرد بِرَفْعِهِ عَنهُ. والله أعلم. =

[١] وهو ثقة ثبت. «التقريب» (٤٦٢٥).

[٢] وهو ثقة ثبت. «التقريب» (٧٣٠١).

[٣] وهو ثقة لم يصب من ضعفه. «التقريب» (٦٢٥٢).

=أما الرواية الموقوفة، فقد أخرجها ابن خزيمة عقب (٣٠٥٠)، وابنُ حَزمٍ في «المُحلَّى» (٤٤/٧) من طريق ابن أبي عدي[١].

وأخرجها البَيهقيُّ (٣٢٥/٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء[٢]، كلاهما (ابن أبي عدي، وعبد الوهاب) عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، موقوفًا.

قال ابن خزيمة: هذا – علمي – هو الصحيح بلا شك.

وذكر ابنُ حزم في «المُحَلَّى» (٤٤/٧)، والبَيهَقِيُّ (١٧٩/٥): أن سفيان الثوري رواه عن الأعمش[٣] عنْ أبي ظبيان عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ موقوفًا.

وأخرجها أيضًا الشَّافِعيُّ في «المسند» (٩٤٠)و(٩٤١)، وفي «الأم» (٢٩٠/١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٥٧/٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٠٧/١)، والبَيهَقِيُّ (١٧٩/٥)، وفي «المعرفة» له (٣٠٨٤)، من طريق أبي السفر، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قال: أيها الناس، أسمِعوني ما تقولون، وافهموا ما أقول لكم... فذكره.

وهذا بلا شك موقوف، فليس فيه ما يدل على رفعه، وهو بنفس ما تقدم من أن ابن عباس أضاف كلامه للشارع كما ذكر ذلك ابن حجر فيما تقدم.

وذكر ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ في «المحلى» (٤٤/٧) طرقًا أخرى لهذه الرواية، فقال: وأوقفه أيضًا أبو السفر، وعبيد صاحب «الحلي»، وقتادة على ابن عباس.

ومما يؤكد صحة الرواية الموقوفة، قول البُخاريِّ في «التاريخ الكبير» (١٩٨/١)(٦١٢): وقال أَبو ظَبيان، وأَبُو السَّفَر، عَنِ ابْن عَبّاس: أَيُّما صَبِيٍّ حج، ثم أدرك، فعليه الحج، وهذا المعروف عَنِ ابْن عَبّاس.

وبذلك تترجح الرواية الموقوفة على الرواية المرفوعة؛ إذ لا حجة لمن صحح الرواية المرفوعة مطلقًا، فمحمد بن المنهال إن كان ثقة ، إلا أنه تفرد بوصله عن يزيد بن زريع، ولم يتابع يزيد بن زريع على رفعه عن شعبة أحد من الثقات. =

[١] وهو ثقة. «التقريب» (٥٦٩٧).

[٢] وهو صدوق ربما أخطأ. «التقريب» (٤٢٦٢).

[٣] في «التلخيص الحبير» (٤٨١/٢)(٩٥٣) قال: (شعبة)، بدل (الأعمش).

٢١٤- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجَدِّدَ فِي صُدُورِ الْمُؤْمِنِينَ، أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ، فَمَاتَ، أَجْزَأَ عَنْهُ، فَإِنْ أَدْرَكَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ، وَأَيُّمَا مَمْلُوكٍ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ، فَمَاتَ، أَجْزَأَ عَنْهُ، فَإِنْ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ»**(١).

٢١٥- وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **«لَوْ حَجَّ صَغِيرٌ حَجَّةً لَكَانَتْ عَلَيْهِ حَجَّةٌ إِذَا بَلَغَ إِنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَلَوْ حَجَّ الْمُمْلُوكُ عَشَرًا لَكَانَتْ عَلَيْهِ حَجَّةٌ إِذَا**

=أما رواية معاوية فهي موقوفة أيضًا، ومما يدل على ذلك رواية أبي السفر، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[١] فإنها تدل بوضح على أن ابن عباس لم يقصد في كلامه إضافة الحديث للشارع، إنما قصد أن يعرضوا عليه القول ليصححه لهم، وذلك خشية أن يزيدوا فيه أو ينقصوا منه، والله أعلم.

وانظر «نصب الراية» (٣/٧)، و«البدر المنير» (٦/١٧)، و«فتح الباري» (٤/٨٥)، و«تحفة المحتاج» (٢/١٣٢)، و«التلخيص الحبير» (٢/٤٨١)(٩٥٣)، و«إتحاف المهرة» (٧/٣٩) (٧٢٨٤١)، و«إرواء الغليل» (٤/١٥٥-١٥٦)(٩٨٦)، والله أعلم.

(١) **مرسل، وفي إسناده راوٍ مبهم:** أَخْرجَهُ أبو داود في «المراسيل» (١٢٧)، وابن أبي شيبة (١٥٠٨٩)، وابنُ حَزم في «المُحلَّى» (٧/٤٤) من طريق وَكِيعٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ شَيْخًا يُحَدِّثُ أَبَا إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، به.

قُلتُ: وفي إسناده علتان:

الأولى: فيه راوٍ لم يسم، وذلك أن يونس لم يسم من سمع منه.

الثانية: أنه مرسل، محمد بن كعب تابعي، ولم يسم من روى عنه.

وقال عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٢/٣٢٥):وهو مرسل، ومنقطع، وليس بمتصل السماع، وانظر «البدر المنير» لابن الملقن (١٥/٥٧)، والله أعلم.

---

[١] ولكنْ يَرِدُ على كل متابعة من هاتين المتابعتين إشكال، أما متابعة أبي معاوية، فإن الثوري مقدم على أبي معاوية في حديث الأعمش، قال أبو بكر الخلال: أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش، إلا أن يكون الثوري، وانظر «شرح علل التِّرمِذِيِّ» (٢/٧١٦)، وأما متابعة أبي السفر، فإن الشَّافِعِيَّ قد أخرجها من طريقه في «مسنده»، كما تقدم، ولم يذكر قوله: «ولا تخرجوا تقولون: قال ابن عباس»، وقد نص ابن خزيمة (٤/٣٥٠)، والبَيهَقِيُّ (٥/١٧٩)، والحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» (١٤٣-١٤٤) على أن وقفه هو الصواب، والله أعلم.

عُتِقَ إِنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَلَوْ حَجَّ الأَعْرَابِيُّ عَشَرًا لَكَانَتْ عَلَيْهِ حَجَّةٌ إِذَا بَلَغَ إِنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهَا سَبِيلًا وَإِذَا هَاجَرَ»(١).

٢١٦- وَعَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ وعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ، «أَنَّهُمَا كَانَا يُجَرِّدَانِ الصِّبْيَانَ فِي الْحَجِّ، وَيَطُوفَانِ بِهِمْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ»(٢).

٢١٧- وَعَنْ آمَنة بِنْتِ مُحْرِزٍ، قَالَتْ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ يَقُولُ: «أَحِجُّوا هَذِهِ الذُّرِّيَّةَ، وَلَا تَأْكُلُوا أَرْزَاقَهَا، وَتَدَعُوا أَرْبَاقَهَا(٣).....

---

(١) **ضعيف جدًّا:** أَخْرجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (ص ٢٤٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤٤٦/٢)، والجصاص في «أحكام القرآن» (٣٤/٢)، والحارث بن محمد في «مسنده» كما ذكره البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١٤٣/٤)، والهيثمي في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (٤٣٩/٢)، وأبو يعلى في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري (١٤٣/٤)، والبَيهَقِيُّ (١٧٩/٥)، وغيرُهُم بإسناد ضعيف جدًّا، فيه حرام بن عُثْمَانَ الأنصاري السلمي، انظر ترجمته في «الميزان» (٤٦٨/١)، و«لسان الميزان» (١٨٢/٢)، والله أعلم

(٢) **إسناده ضعيف:** أَخْرجَهُ ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٤٥/٤) حَدَّثَنَا وكِيعٌ (ابن الجراح)، عَنِ الْعُمَرِيِّ، به.

العمري هو: عبد الله بن عمر الْقُرَشِيُّ، العدوي، أبو عبد الرحمن المدني، ضعيف.

انظر «تهذيب الكمال» (٣٢٧/١٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣٢٧/٥)، و«التقريب» (٣٤٨٩)، والأثر ضعيف.

(٣) قال أبو عبيد في «غريب الحديث»: قَوْله: «لَا تذروا أرباقها فِي أعناقها» فَجعل الْحَج عَلَيْهَا وَاجِبًا وَإِنَّمَا ذكر الذُّرِّيَّة وَلَيْسَ على الذُّرِّيَّة حج، قَالَ أَبُو عبيد: وَقلت ليحيى: مَا وَجه هَذَا الحَدِيث؟ فَقَالَ: لَا أعرفهُ، فَقلت لَهُ أَنا: إِنَّه لم يُرِدِ الصّبيان إِنَّمَا أَرَادَ النِّسَاء وَقد يلزمنه اسْم الذُّرِّيَّة، وَذكرت لَهُ حَدِيث سُفْيَان الثَّوْريّ عَن أبي الزِّنَاد عَن المرقع بن صَيْفِي عَن حَنْظَلَة الْكَاتِب قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُول اللَّه ﷺ فِي غزَاةٍ فَرَأى امْرَأَة مقتولة، فَقَالَ: «مَا كَانَت هَذِه تقَاتل الْحَقّ خَالِدًا فَقل لَهُ: لَا تقتلن ذرِّية وَلَا عسيفًا». فَجعل النِّسَاء من الذرّية.

فَعرف يحيى الحَدِيث وَقَالَ: نعم، وقَبِله.

فِي أَعْنَاقِهَا »[١].

٢١٨- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «كَانَ يَحُجُّ بِصِبْيَانِهِ فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ أَنْ يَرْمِيَ رَمَى، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ رُمِيَ عَنْهُ»[٢].

٢١٩- وَعَنِ الْحَسَنِ ﷺ، قَالَ: «الصَّبِيُّ إِنْ يَحَجَّ، وَالْمَمْلُوكُ إِنْ حَجَّ، وَالْأَعْرَابِيُّ إِنْ

=قَالَ أَبُو عبيد: فَهَذَا يبين لَك أَن الذُّرِّيَّة النِّسَاء هَا هُنَا، وَأما ذكره الأرباق فَإِنَّهُ مَثل شُبِّه بِهِ مَا قُلِّدَتْ أعناقها من وجوب الْحَج بالأرباق الَّتِي تقلدها أَعْنَاق الْأُسَارَى وَمن ذَلِك قَول زُهَيْر:

أشمّ أبيضُ فياضٌ يفكّك عَن أَيدي العُناة وَعَن أعناقها الرَبقا

(١) **ضعيف:** أَخْرجَهُ ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٩٠)، ومسدد في «المسند» (المطالب العالية ٣/ ٢٩٥)، وأبو عبيد «مسند الفاروق» لابن كثير (١/ ٢٩٣)، «غريب الحديث» (٣/ ٣٦٥)، وابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٣٤٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٩٣)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٣٨٥)، كلهم من طرق عن سُلَيْم بْنِ حَيَّانَ (الهذلي البصري)، قَالَ: ثَنَا مُوسَى بْنُ قَطَنٍ، عن آمنة، به.

موسى بن قطن، ذكره البُخاريُّ، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات.

انظر «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٩٣)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ١٥٨)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ٤٥٥).

آمنة، وقيل: مية بنت مُحْرِزٍ، امرأة من بلحارث بن كعب، ذكرها ابن سعد ولا يعرف حالها، وانظر «الطبقات الكبرى» (٨/ ٣٤٤)، وقد جود الحافظ إسناده كما في «الإصابة» (٨/ ١٣٥).

(٢) **إسناده صحيح:** أَخْرجَهُ ابن أبي شيبة (١٤٠١٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، به.

وفي الباب عن المنكدر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: «أَتَحُجُّ بِالصِّبْيَانِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، أَعْرِضُهُمْ لِلَّهِ ﷻ».

أَخْرجَهُ الفاكهي في «أخبار مكة» (٨١٧) بإسناد لين، والله أعلم.

حَجَّ، ثُمَّ هَاجَرَ الْأَعْرَابِيُّ وَاحْتَلَمَ الصَّبِيُّ وَأُعْتِقَ الْعَبْدُ، فَعَلَيْهِمُ الْحَجُّ»(١).

٢٢٠- وَعَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «الصَّبِيُّ وَالْعَبْدُ عَلَيْهِمَا الْحَجُّ، وَالْأَعْرَابِيُّ يُجْزِئُهُ حَجَّةٌ، لِأَنَّ الْحَجَّ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ وَمَنْ حَجَّ مِنَ الْأَعْرَابِ»(٢).

٢٢١- وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: «كَانَ يُقَالُ: حُجُّوا بِهِمْ صِغَارًا فَإِنْ مَاتُوا كَانُوا قَدْ حَجُّوا، وَإِنْ عَاشُوا حَجُّوا»(٣).

٢٢٢- وَعنْ طاوسٍ قَالَ: «يُجْزِئُ عَنِ الصَّغِيرِ حَجَّتُهُ حَتَّى يَكْبُرَ»(٤).

٢٢٣- وَعَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ«إِذَا حَجَّ وَهُوَ أَعْرَابِيٌّ أَجْزَأَتْ عَنْهُ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ(٥).

---

(١) **إسناده ضعيف جدًّا:** أَخْرجَهُ ابن أبي شيبة (١٥٠٨٦) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحَسَنِ، به.

قُلتُ: فيه عَلِيُّ بْنُ هَاشِم بن البريد البريدي العائذي، مولاهم، أبو الحسن الكُوفيُّ الخزاز، صدوق، وإسماعيل هو: إسماعيل بن مُسلِمٌ المكي، أبو إسحاق البصري، مولى حدير، ضعيف جدًّا. انظر «تهذيب الكمال»، و«تهذيب التهذيب»، والحسن هو البصري، والله أعلم.

(٢) **إسناده ضعيف جدًا، كسابقه:** أَخْرجَهُ ابن أبي شيبة (١٥٠٨٨) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَطَاءٍ، به.

(٣) **إسناده صحيح:** أَخْرجَهُ ابن أبي شيبة (١٥٠٩٢) حَدَّثَنَا وكِيعٌ، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ به.

قُلتُ: والمسعودي هو: معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، الهذلي، المسعودي، الكُوفيُّ، أبو القاسم، القاضي، ثقة.

(٤) **إسناده حسن، لولا عنعنة ابن جُرَيْج:** أَخْرجَهُ ابن أبي شيبة (١٥٠٩٧) حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ...

قُلتُ: أبو خالد الأحمر هو: سليمان بن حيان الأَزْدِيُّ، الكُوفيُّ الجعفري، صدوق، يخطئ.

وابن جُرَيْج هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ، الأموي مولاهم المكي، ثقة، فقيه، فاضل، وكان يدلس، ويرسل، والله أعلم.

(٥) **إسناده صحيح:** أَخْرجَهُ ابن أبي شيبة (١٥٠٩٥) حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْن=

٢٢٤- وَعَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «أَعْرَابِيٌّ يُجْزِئُ عَنْهُ حَجُّهُ»(١).

٢٢٥- وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «إِنْ حَجَّ الْمَمْلُوكُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ»(٢).

٢٢٦- وَعَنْ عَطَاءٍ فِي الصَّبِيِّ يُحْرِمُ، قَالَ: «يُلَبِّي عَنْهُ وَالِدُهُ أَوْ وَلِيُّهُ»(٣).

=نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، به.

وانظر «المحلى» لابن حزم (٧/٤٣، ٤٤).

(١) **إسناده صحيح:** أَخْرجَهُ ابن أبي شيبة (١٥٠٩١) حَدَّثَنَا وكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، به.

وانظر «المحلى» لابن حزم (٧/٤٣، ٤٤).

(٢) **إسناده ضعيف جدًّا:** أَخْرجَهُ ابن أبي شيبة (١٥٠٨٧) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، به.

قُلتُ: وعلي بن هاشم بن البريد، وإسماعيل هو: ابن مُسلِم المكي، ضعيف الحديث،وأبو معشر هو زياد بن كليب التميمي، والله أعلم.

وانظر «المحلى» لابن حزم (٧/٤٣، ٤٤).

(٣) **إسناده صحيح:** أَخْرجَهُ ابن أبي شيبة (١٤٠١٩) حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، به.

قُلتُ: وعبد الملك هو: ابن أبي سليمان، واسمه ميسرة العزرمي، ثقة، والله أعلم.